

## الوضع الإشكالي للإنتاج الثقافي في المغرب

ورقة قدمت لتجمع ساءل الراهن الثقافي في مغرب اليوم

بمشاركة العديد من المثقفين المغاربة

كيف يمكن للمثقف، باعتباره منتجا للثقافة بما تحمله من قيم وأفكار ورؤى، أن يمارس دوره الباني الخلاق، في ظل ما آلت إليه التحولات الكبرى التي عرفتها الأوضاع السياسية والاجتماعية في المغرب، وخلال العقود الأخيرة بالتحديد؟

من غير شك، فإن هذا السؤال يعيدنا إلى مرحلة السبعينات وما بعدها من القرن الماضي، حيث عرف المثقفون المغاربة توسيعا كبيرا لمجالات الإنتاج الثقافي، هي التي تجلت في الدينامية التي عرفتها الجمعيات الثقافية، ومن بينها اتحاد كتاب المغرب، وإصدار المجالات، وارتفاع وتيرة النشر في مجالات الترجمة والفكر والإبداع، والمشاركة في الحياة السياسية بإصدار البيانات، ورغم كل ما قامت به الدولة من منع ومصادرة واعتقال للمثقفين، فإن الجذوة كانت تتجه بإصرار نحو تشكيل ملمح حدائث للثقافة المغربية، يستوعب أسئلة العصر، كما يستوعب أسئلة الوضع السياسي والاجتماعي. بمعنى أو بآخر، فقد مارس المثقفون دورهم في بناء ملامح ثقافة وإبداع جديدين، ينهضان ضد ثقافة سكونية تقليدية هي التي كانت تحتمي بها سياسة الدولة الثقافية، وهو الصراع الذي انتهت فصوله لصالح المد الثقافي الجديد، المتنوع في مجالات اشتغاله والمتنوع أيضا في أوضاع إنتاجه. لقد كان الدافع الأساس، الذي وجه رؤية المثقفين والمبدعين المغاربة، هو تأسيس موقع ثقافي وإبداعي لا يغيب عنه ما يعترى الوضع السياسي والاجتماعي من حكم ملكي فردي وتَرَدُّ للأوضاع الاجتماعية للطبقة المحرومة من حقها في خيرات البلاد. وبمعنى أو بآخر، فقد كان المثقفون مشاركين في الحياة السياسية، من خلال انتمائهم للأحزاب والنقابات أو ليسار، كما كان الوضوح يطبع مواقفهم وأفكارهم. لذلك، يمكننا أن نصف مثقف تلك المرحلة بروح التضحية، والمواطنة،

والالتزام بقضايا المجتمع والإنسان وحاجته إلى التغيير الذي يأتي بدمقرطة المؤسسات وإشاعة روح الحريات العامة والقضاء على الفساد السياسي ولصوص المال العمومي. بالرغم أن هذه المواقف، التي كانت معلنة وصريحة، ما كان بإمكانها أن تتمرر إلى الجسم الثقافي والإبداع الأدبي بصورة مباشرة، فقد كانت تشكل نوعا من البوصلة الموجهة لطرائق اشتغال المثقفين، وحافزا لهم على إنتاج ملامح ثقافة تعي دورها في التغيير على مستوى البنية الفوقية، ولقد تجلّى الكثير من ذلك في اشتغال بعض المجالات المغربية رؤى ثقافية جديدة، منها ما اتجه نحو استلهام أفكار اليسار المعاصر في أوروبا، ومنها ما اشتغل على ترجمة النقد الأدبي الجديد، وما احتفى بملفات عن الأدب العالمي والعربي والمغربي.

بالحضور الثقافي نفسه، على مستوى الإنتاج الذي مارسه المجالات الثقافية، حضرت أسماء ثقافية لمعت على المستوى العربي من خلال ما قدمته من طروحات تناولت قضايا فلسفية وفكرية وتاريخية ولغوية في الإطار المشترك الذي هو تشعب الخصوصية الثقافية المغربية بثقافة الآخر، والانفتاح على أسئلة الهوية وأسئلة المغايرة وتمثل روح العصر. إلى جانب ذلك، عرف البحث العلمي في رحاب الجامعة المغربية تقدما ملموسا تجلّى في تحديث طرقة المنهجية وتوسيع آفاق وممكنات اشتغاله، بجهود فردية من الأساتذة الباحثين والباحثين الشباب، رغم غياب أي تشجيع أو تحفيز من الجهات الوصية على البحث العلمي. وإلى جانب ذلك أيضا، حضرت أسماء إبداعية أعادت للمسرح بهاءه وللرواية أبعادها التخيلية وللشعر دفته الجمالي وللقصيدة القصيرة اقتناصها للحظات الدالة جماليا واجتماعيا. كما عرفت القاعات الثقافية جمهورا غريرا، كان يتدخل بكثير من الحيوية، ليسأل، وليقبل أو يعارض، أو ليقدم بعض البدائل عن الأفكار المعروضة، وعندما كانت الإنتاج الثقافي يتعرض لأنواع من التلقي، محفزة برؤى متعددة وأفكار ومواقف متباينة، فقد كان يتعرض للمحك، وهو محك تتخصب من خلاله أشكال المراجعة، ونقد الفكر بالفكر، وهو ما يعني أن هذا الإنتاج الثقافي لم يكن موجودا في الغربة، أو في عزلة عن متلقيه ومسائله. كما نشطت حركة النشر والتوزيع، سواء من خلال ظهور دور جديدة للنشر أو من خلال انتعاش دور النشر القديمة، التي وجدت نفسها داخل منافسة السوق.

لعل هذا المشهد الثقافي السبعيني من القرن الماضي وبعض امتداداته إلى عقد أو عقدين، لن يكتمل إلا بما كان يتصف به المثقف المغربي من أوصاف، من بينها ردم الهوية بين الثقافي والسياسي، وبين الإبداعي بخصوصياته التعبيرية والجمالية وتصويغه للعالم والرؤى ذات الحمولة الاجتماعية الناقدة للأوضاع، بين محاولة الثقافي والإبداعي تملك اللحظة التاريخية وتجاوزها من خلال حلم التغيير.

لا ننسى أن بعض الأحزاب السياسية الوطنية، ومن ضمنها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، كان لها مشروعها الثقافي المنفتح على أهمية التكامل بين السياسي والثقافي في بناء مغرب يراهن على التغيير، وبهذه الرؤية، فقد عقد الكثير من جلسات الحوار بين أطره السياسية وبين المثقفين والمبدعين، وأسس مجلة "المشروع" التي لم تصدر إلا أعدادا قليلة، وفتح الملحق الثقافي لجريدته لتعدد الأصوات الثقافية والإبداعية، المنتجة للثقافة والإبداع.

كان الإنتاج الثقافي والإبداعي يشكل منعطفا كبيرا، يؤسس لأبعاد ثقافة مغربية تؤمن بالتعدد، والانفتاح على الآخر، ترفض التقليد وتجدد بنياتها وآلياتها من خلال تجدد الوعي بأسئلة الهوية والذات والمجتمع والتاريخ. وفي هذا المنحى من تأمل الإنتاج الثقافي ومساءلته على ضوء تلك الأسئلة وغيرها، كانت المبادرات الفردية والجماعية، التي رعت شأنها الخاص، خارج رعاية الدولة ووزارتها الوصية على الثقافة، وخارج أية وصاية أو توجيه من السلطة السياسية.

توسيع مجالات الإنتاج الثقافي، وتنويع مجالات اشتغاله، كان سمة جوهرية في المبادرات التي صنعها أفراد أو جمعيات، بما يشكل لحد اليوم، وجها مشرقا من وجوه الإنتاج الثقافي، ورسيدا وطنيا له حضوره التاريخي.

ونحن نستحضر هذا الملمح من ملامح الإنتاج الثقافي في مغرب السبعينات وما بعدها بعقد أو عقدين، لا تفوت الإشارة إلى أن جذوة هذا الإنتاج، كانت محفزة بصراع مع ثقافة السلطة، المتمثلة في كل ما هو تقليدي ومحافظ وميت وبائد، وثقافة المثقفين الطلائعيين

الذين كانوا يسعون إلى إعادة ترتيب البيت الثقافي بدينامية جديدة وأفق ممكن لتحديث الرؤى والأفكار والمفاهيم.

لكننا اليوم، ونحن نسترجع هذا المشهد، لا نروم حنيننا إلى الماضي، ولا نقصد تمجيد تجربة في الإنتاج الثقافي كانت لها خصوصياتها الظرفية، بل إننا نسعى إلى تشخيص معضلة الوضع الإنتاجي الثقافي الراهن، الذي يعاني الكثير من المعوقات، وهي معوقات ساهمت فيها جملة من العوامل، من بينها:

\_ انحسار دور الجمعيات الثقافية وتعرض بعضها للصراعات الجانبية التي عطلت من نشاطاتها وإشعاعها الثقافي.

\_ غياب المجالات الجادة، المنتظمة الصدور.

\_ توقف الجمعيات الحية عن تنظيم الندوات الوطنية والعربية التي كانت تُخرج تلك الجمعيات من المكاتب الإدارية إلى ممارسة الإشعاع الثقافي الوطني والعربي والدولي، إلا من خلال استثناءات قليلة، تتجلى في مؤسسة منتدى أصيلة، وبيت الشعر.

\_ فراغ القاعات الثقافية إلا من جمهور قليل يعد على رؤوس الأصابع.

\_ انكفاء غالبية المثقفين على ذواتهم أو تفرغهم للإنتاج الثقافي والإبداعي.

\_ العزوف عن القراءة والتقلص المهول لعدد القراء.

\_ تعطل حركة النشر والتوزيع بسبب محدودية المبيعات من الكتب المنشورة.

\_ غياب أي تفاعل ملموس للمثقفين مع الأحداث الوطنية والعربية وإعلان المواقف

منها.

ورغم ما يسجل من إيجابيات، كظهور جيل جديد يرتاد الكتابة والإنتاج الثقافي والإبداعي، إلا أن عمل المثقف والمبدع، أصبح يشبه الحرث في أرض بوار، بسبب المعوقات التي تحيط بالفضاء الثقافي من كل جانب، ولجوء أغلب المثقفين المغاربة إلى "الحياد" السياسي

أمام تراجع مواقعهم السابقة (أحزاب، يسار بكل تياراته)، وأمام مشهد سياسي حافل بالتراجعات، التي من بين مظاهرها تفريخ الدولة لأحزاب وجمعيات لم تنبع من صلب المجتمع، وإنما جاءت بما الحاجة الوقتية لتوازنات سياسية هي في نهاية المطاف لصالح المؤسسة الملكية.

إن هذه الأوضاع السلبية التي يعاني منها الجسم الثقافي، تنذر بموت الثقافة وموت المثقف، وهو الإنذار الذي يوجهه بعض المثقفين المغاربة، من أجل بعث الروح في هذا الجسد، وعودته إلى القيام بدوره (أو بأدواره) التي تتمثل في:

— وصل الإنتاج الثقافي بمتلقيه عبر إنعاش القراءة وتوسيع عدد القراء، سواء في المدارس والجامعات، أو في غيرها من المحافل.

— إعادة الاعتبار للقاعات الثقافية التي أصبحت شبه مغلقة طوال السنة، وجلب المثقفين المتابعين إلى العروض والجلسات الحوارية.

— تحفيز المفكرين والكتاب والمبدعين على الإنتاج الثقافي بكافة أشكاله، ومكافأهم، والتجند للدفاع عن الوضع الاعتباري للكاتب.

— خلق حوار موضوعي مع الناشرين والموزعين، يستهدف الوصول إلى الاعتراف بالرأسمال الرمزي للكاتب المغربي.

— دفع وزارة الثقافة، إلى أهمية تنشيط دور الثقافة، التي تقع تحت سيادتها، وعددها 360 دار تنتشر على ربوع الوطن، ببرامج ثقافية أسبوعية وشهرية، يشارك في تنشيطها أدباء ومفكرون ومهندسون معماريو وفنانون تشكيليون وإعلاميون وعاملون في حقل الإنتاج التلفزيوني والسينمائي.

— وأيضاً، دفع وزارة الثقافة إلى تزويد المكتبات التابعة لها، والتي توجد في كور الثقافة، بخمس نسخ من كل كتاب مغربي يصدر، سنوياً، وبعدها تلك الدور يصل عدد

الكتب التي تفتنيها الوزارة، إلى 1800 نسخة من الكتاب الواحد، وهو ما يمكن أن يشجع الناشرين على الرفع من عدد النسخ المطبوعة.

— وأيضاً، دفع وزارة الثقافة، إلى مراجعة مبالغ المنح التي تمنحها للجمعيات، والرفع منها، من أجل التحفيز على القيام بالأنشطة الثقافية، مع ممارسة المتابعة، والرقابة المالية لمدى حجم الأنشطة مع حجم الإنفاق، حفاظاً على المال العمومي.

— توسيع عمل الجمعيات الثقافية، ليشمل المدن والقرى وبعض المناطق النائية، التي لا يصلها الكتاب ولا توجد بها دور للثقافة.

وهناك مقترحات أخرى للخروج من أزمة المثقف والمثقفين المغاربة، هي الموجهة للدولة المغربية، التي بات عليها أن تعيد النظر في الوضع الثقافي بالمغرب، وأن توسع من حرية المثقفين، وألا تصم آذانها عن أصوات الاحتجاج على وزير الثقافة الحالي وتقليصه لمردودية عمل وزارته، وإقباره لمشاريع العمل التي كان قد بناها خلفه، السيد محمد الأشعري.

في السبعينات لم يكن أحد من المنتجين الثقافيين يعود على الدولة في إسناده وهو يكتب كتاباً أو ينظم ندوة أو محاضرة أو معرضاً للفن التشكيلي أو لقاء مفتوحاً مع كاتب. وإذا كان الدولة المغربية، تتصور أن وجودها يمكن أن يوجد بغير ثقافة المثقفين وإنتاجهم الثقافي، فإن استعادة المثقف المغربي لروح التضحية، والبذل من راتبه الشهري، لينشر كتاباً على نفقته الخاصة، أو يدفع من نفس الراتب مصاريف استضافة كاتب أو محاضر، وغيرها، هي قيم متأصلة في الشعب المغربي، وعلى الدولة أن تقف متفرجة على ما سيغتني به المشهد الثقافي المغربي من استعادة للروح، وتظافر لقوى المثقفين المنتجين للثقافة، من أجل بعث الروح للإنتاج الثقافي. إننا لا ندعو إلى "ثورة ثقافية"، فموعدها لم يكن بعد، بل ندعو إلى زعزعة موقف الدولة من الثقافة، وتخليها عن دورها تجاه مسألة حيوية وحساسة هي التفكير في الإنتاج الثقافي والإبداعي، باعتبارهما رأساً رمزياً ثقافياً وإبداعياً لا يمكن استثماره والدفع به إلى الأمام إلا من خلال الإصغاء إلى أصوات المثقفين والمبدعين، باعتبارهم رجالاً ونساءً من رجال ونساء هذا البلد المعطاء.

لا تدعي هذه الورقة الإمام بكل المعضلات والعوائق التي تعوق الإنتاج الثقافي في المغرب. لكنها تعبر، بصوت كاتبها وبأصوات من يتعاطفون معه، على رفض تهميش الدولة لدور الثقافة والإنتاج الثقافي، وتحملها للمسؤولية، إن كان هذا المغرب سوف يصبح في يوم من الأيام، وطننا بدون ثقافة. كما تعبر هذه الورقة، عن أهمية التحوار الهادئ، بين المثقفين، من أجل ترصين المواقف وعقلنتها، وتثبيت المطالب وشرعيتها، للخروج من الضائقة، وفتح المجال لتجاوز المعوقات، وخلق أفق جديد للمصالحة بين المثقفين والكتاب والمبدعين، وتشجيعهم على الإنتاج الثقافي والإبداعي.